

Distr.
GENERAL

A/AC.183/SR.245
13 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٤٥

المعقودة في المقر، نيويورك
يوم الأربعاء ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد كا (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تقرير من رئيس اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف،
وندهوك، من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩

اجتماع الأمم المتحدة الدولي المتعلق بعقد المؤتمر المعني بتدابير تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي
الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، القاهرة، ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩

تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة
من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية
الدورة بفترة وجيزة .

../..

99-80643

9980643

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

إقرار جدول الأعمال

١ - تم إقرار جدول الأعمال.

٢ - الرئيس: رحب بممثل مصر الدائم الجديد لدى الأمم المتحدة وعبر عن أمله في أن يواصل التعاون الوثيق والبناء مع اللجنة الذي اعتمده سلفه.

٣ - السيد أبو الغيط (المراقب عن مصر): أعاد تأكيد دعم بلده الدائم لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية. وبهذا الخصوص، عبر عن سرور حكومته باستضافة اجتماع الأمم المتحدة الدولي المتعلق بعقد المؤتمر المعني بتدابير تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ في القاهرة.

تقرير الرئيس عن اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وندهوك، من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩

٤ - الرئيس: تكلم عن اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، فقال إنه عقد لدراسة المسائل الأكثر إلحاحا المرتبطة بانتهاء عملية السلام بعد تجميد تنفيذ مذكرة تفاهم واي ريفر وتفاقم المشقة واليأس اللذين يعاني منهما الفلسطينيون المقيمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وحث البلدان الأفريقية وغيرها على تكثيف نشاطها السياسي وغيره من الأنشطة دعما للشعب الفلسطيني حتى يتمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف ولإنجاح الجهود الرامية إلى تحقيق السلام.

٥ - وقال إن الاجتماع تضمن جلسة افتتاحية وثلاث جلسات عامة وجلسة ختامية. وكان عنوان الجلسة العامة الأولى "تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف - الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط". وتناولت الجلسة الثانية دور أفريقيا في دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في حين خصصت الجلسة العامة الثالثة لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠ الذي دعت إليه السلطة الفلسطينية.

٦ - وتابع قائلاً إنه قد حضر هذا الاجتماع، الذي أحرز نجاحاً باهراً، ممثلون عن ٢٨ حكومة، وفلسطين، ومنظمتان حكوميتان دوليتان، وخمس هيئات ووكالات تابعة للأمم المتحدة، وخمس منظمات غير حكومية، ومدعوون كبار من البلد المضيف، ومندوبون عن وسائط الإعلام والجامعات والمعاهد. وقدم ٢٣ خبيراً من جميع أنحاء أفريقيا وكذلك الفلسطينيين والاسرائيليون عروضاً رفيعة المستوى.

٧ - وأضاف أن إعلان وندهوك، الذي تم اعتماده في الجلسة الختامية، رحب في جملة أمور بتوصية الجمعية العامة (القرار دإط - ٦/١٠) بعقد مؤتمر يعنى بتدابير تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، وأظهر تأييد الدول الأفريقية الكبير لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته، وهو عنصر أساسي في التوصل إلى تسوية ناجحة للنزاع العربي-الاسرائيلي. كما أظهر الإعلان إصرار الدول الأفريقية على الإسهام في الجهود الدولية المبذولة لتنشيط عملية السلام، حتى يتمكن الطرفان من الانتقال إلى المرحلة الحاسمة من المفاوضات بشأن التسوية النهائية. وفي هذا السياق، تم استعراض الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية على مختلف المستويات، في إطار منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز.

٨ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الاحاطة علماً بالتقرير.

٩ - وقد تقرر ذلك.

اجتماع الأمم المتحدة الدولي المتعلق بعقد المؤتمر المعني بتدابير تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، القاهرة، ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (ورقة العمل No.3/Rev.1)

١٠ - الرئيس: لفت الانتباه إلى البرنامج المؤقت لاجتماع الأمم المتحدة الدولي المتعلق بعقد المؤتمر المعني بتدابير تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، الوارد في ورقة العمل No.3/Rev.1.

١١ - وقال إن اللجنة تعلق أهمية قصوى على تطبيق قرار الجمعية العامة دإط - ٦/١٠، ومن ثم فإنها تدعو إلى عقد الاجتماع في القاهرة لإتاحة الفرصة للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الدولية والخبراء الدوليين لمناقشة اتفاقية جنيف وكيفية تطبيقها وتفاصيل المؤتمر المقبل للأطراف المتعاقدة السامية. وسيكون الاجتماع فرصة لتبادل الآراء وجهات النظر قبل انعقاد المؤتمر. ومن المنتظر أن يتناول عدة مسائل، منها انتهاك إسرائيل لأحكام الاتفاقية، وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وأهداف المؤتمر وأجراءاته ونتائجه المحتملة.

١٢ - وأضاف أنه بعد التشاور مع بعثة المراقبة الدائمة عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، قرر أعضاء مكتب اللجنة أن يجري وفد اللجنة إلى اجتماع القاهرة بعد ذلك زيارة لغزة للاجتماع بالسيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية ومسؤولين فلسطينيين آخرين.

١٣ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على البرنامج المؤقت لاجتماع الأمم المتحدة الدولي في القاهرة.

١٤ - وقد تقرر ذلك.

١٥ - الرئيس: شكر الحكومة المصرية لموافقتها على استضافة الاجتماع وللمساعدة التي قدمتها إلى اللجنة وإلى الأمانة العامة للتحضير له.

تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

١٦ - الرئيس: قال إن المنطقة شهدت أحداثاً هامة جداً منذ اجتماع اللجنة الأخير. وقد اجتمع مكتب اللجنة مؤخراً مع وفد الاتحاد الأوروبي في إطار المشاورات المتواصلة حول مسائل تهم الطرفين، والتي بدأت قبل سنتين. وكان الاجتماع مثمراً جداً، ويأمل مكتب اللجنة أن تستمر هذه المشاورات.

١٧ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): عبر عن تقديره لحكومة ناميبيا التي استضافت اجتماع وندهوك وشكر الحكومة المصرية لموافقتها على استضافة اجتماع الأمم المتحدة الدولي بالقاهرة، يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه. وفيما يتعلق ببرنامج الاجتماع المؤقت الوارد في ورقة العمل No.3/Rev.1، قال إن ممثل فلسطين في الجلسة الافتتاحية سيكون السيد نبيل شعث، وزير التخطيط والتعاون الدولي، وأن السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، يرحب باستقبال وفد اللجنة في غزة، وذلك في ١٨ حزيران/يونيه عوضاً عن ١٦ حزيران/يونيه كما كان مقرراً، إذ أن السيد عرفات سيكون في بريتوريا لحضور حفل تنصيب رئيس جنوب أفريقيا الجديد.

١٨ - وتكلم عن التطورات التي حصلت منذ اجتماع اللجنة الأخير، فقال إن المجلس الوطني الفلسطيني قد اجتمع في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ لتقرير السياسة الواجب اتباعها بشأن انتهاء فترة الخمس سنوات الانتقالية التي تنص عليها الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية القائمة. وقرر المجلس تأجيل اتخاذ قرار نهائي والاجتماع مرة أخرى قبل نهاية شهر حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، أكد المجلس من جديد أن الدولة الفلسطينية قائمة فعلاً استناداً إلى حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإلى إعلان المجلس الوطني الفلسطيني الاستقلال في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وإلى قرار الجمعية العامة ١٨١ (ثانياً). وقرر المجلس المركزي تشكيل عدد من اللجان العاملة لإتمام عملية إقامة المؤسسات الوطنية، بما في ذلك لجنة وضع الدستور.

١٩ - وأضاف أن أثر نتائج الانتخابات الأخيرة في إسرائيل على عملية السلام لم يتضح بعد. فالمفاوضات ما فتئت جارية لتشكيل حكومة جديدة، مع احتمال تمثيل الأحزاب اليمينية أو الأحزاب الدينية، كما لم تتضح بعد السياسة التي سيتبعها السيد أهود باراك، رئيس الوزراء الجديد. في غضون ذلك، تتابع إسرائيل إقامة المستوطنات، بطريقة غير شرعية ومحفوفة بالمخاطر، داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها: في جبل أبو غنيم، انتهت أعمال الهياكل الأساسية خلال الأسابيع القليلة الماضية، وبدأ بناء المستوطنة؛ وفي رأس العمود، وهي منطقة ذات كثافة سكانية عربية عالية، واقعة ضمن الحدود الأصلية لبلدية القدس الشرقية، بدأ مؤخرا بناء مستوطنة جديدة؛ ووسعت السلطات الإسرائيلية حدود مستوطنة معالي أدومين بهدف ربطها بالقدس الشرقية، مما ضاعف مساحة المستوطنة وفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها. ومن الواضح أن رئيس الوزراء الجديد قد أعطى موافقته الضمنية على هذه الإجراءات، مما يهدد بعرقلة جميع المحاولات الرامية إلى التوصل إلى حل وسط بشأن مسألة القدس الشرقية.

٢٠ - وتابع قائلا إنه إذا رغبت الحكومة الإسرائيلية الجديدة في إحراز تقدم حقيقي بهدف التوصل إلى حل، فإن عليها أن تلتزم التزاما كاملا بالاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية القائمة، وأن توقف بناء المستوطنات، وأن تنفذ مذكرة تفاهم واي ريفر في إطار المهلة الزمنية المحددة، وأن تبدأ في مفاوضات الوضع النهائي بشرط إنجازها خلال مدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة. والسلطة الفلسطينية قد التزمت بتحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة. وهي ترى أن ضغط المجتمع الدولي ضروري لتشجيع إسرائيل على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

٢١ - وفيما يتعلق بمؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية المعني بتدابير تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، الذي سيعقد قريبا، أعرب السيد القدوة عن قلقه لأن الحكومة السويسرية تعيد النظر بأمور تم الاتفاق عليها. فهي تعترض على مبدأ عقد المؤتمر وعلى طرائق المشاركة الفلسطينية. كما شكلت دون مشاورات مسبقة فريق أصدقاء المؤتمر. وهي تدعو فيما يبدو في ورقة غير رسمية وزعتها مؤخرا، إلى الحد من نطاق المؤتمر وجعله مجرد اجتماع غير رسمي، دون أي اعتبار لوجهات نظر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف والعنصر الإيجابي الوحيد هو إقرارها بأن غالبية الأطراف المتعاقدة السامية ترغب بعقد المؤتمر في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، كما أوصت بذلك الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة.

٢٢ - وأضاف أن مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز اتخذ ردا على هذه التطورات، مواقف محددة، نقلها رئيس مكتب التنسيق إلى المراقب الدائم عن سويسرا في خطاب مؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٩. وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩، عرضت هذه المواقف على فريق أصدقاء المؤتمر أثناء اجتماعه في جنيف من قبل دول أعضاء في حركة عدم الانحياز هي أيضا من أعضاء الفريق، لضمان أن تكون نتيجة الاجتماع أكثر توازنا. وأفاد مكتب التنسيق أنه في حين يستطيع فريق الأصدقاء تحديد إجراءات المؤتمر، فإنه ليس الجهة الملائمة للبحث في مضمونه، وأن ذلك من اختصاص جهات أخرى في نيويورك. كما قرر أيضا إنشاء آلية للمتابعة اليومية للتحضير للمؤتمر.

٢٣ - وأردف قائلاً إن موقف السلطة الفلسطينية من المؤتمر لم يتغير. أولاً، إن مبدأ عقد المؤتمر وتوقيته غير خاضعين للنقاش. إن التطورات الأخيرة في إسرائيل قد تؤثر على نتائج المؤتمر، والجانب الفلسطيني على استعداد لإبداء المرونة استجابة للتطورات التي قد تحصل قبل ١٥ تموز/يوليه، إلا أنه لا يجب أن تشكل هذه التطورات ذريعة لإعادة النظر في مبدأ عقد المؤتمر. ثانياً، يجب إجراء مشاورات موسعة ثنائية ومتعددة الأطراف في نيويورك بشأن نتائج المؤتمر. ثالثاً، يجب البت في مسألة المشاركة الفلسطينية عملاً بالنظام الداخلي للمؤتمر الدبلوماسي المعني بتوكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني الساري على المنازعات المسلحة (جنيف ١٩٧٧)، الذي قد تقرر أن يكون أساساً للنظام الداخلي لمؤتمر جنيف، والذي ينص على أن من حق حركات التحرير الوطني المشاركة في هذه المؤتمرات، ولو دون الحق في التصويت. والمجتمع الدولي قد أوضح موقفه من هذه المسألة بشكل جلي، وذلك باتخاذها بأغلبية ساحقة قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٢ بشأن مشاركة فلسطين في أعمال الأمم المتحدة.

٢٤ - وأشار إلى الموقع الشبكي الجديد الخاص بالبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، الذي يحتوي على معلومات عن جميع أوجه القضية الفلسطينية. وعبر عن أمله في أن يسهل عمل اللجنة وعمل جهات أخرى معنية.

٢٥ - الرئيس: شكر المراقب عن فلسطين على إحاطته المفيدة وشدد على أهمية المشاركة الموسعة لأعضاء اللجنة في اجتماع القاهرة وفي مؤتمر جنيف، عندما تعرض نتائج اجتماع القاهرة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥